حوار حـــول قضية التعليم الفنى

دكتورة / نادية جمال الدين *

تمهيـــد :

بادىء ذى بدء يمكن القول بأن المدخل التاريخى هنا أساسى وضرورى لفهم الحاضر ، اذ بدون دراسة وتأمل كل منهما ، أعنى الماضى والحاضر ، فانه من الصعب التنبؤ بالمستقبل ومطالبه ـ والمستقبل جزء لا يتجزء من أية عملية تربوية أو تعليمية ، فمن البديهيات الشائعة فى مجال التربية أننا انما نربى لزمان غير زماننا ٠

واذا كان الأمر كذلك فان الاستعانة بتجارب الاخرين ، وخاصة الذين سبقونا فى التقدم والانطلاق الى آفاق أرحب مما نحن فيه فى مجال التعليم يعتبر من الأمور المساعدة كثيرا على فهم الكثير من مشكلات التعليم وربما أيضا الاستئناس بها فى تجنب الأخطاء الناتجة عنها ان أحسنا الاستفادة منهـــا ٠

والخلاصة أن قراءة الماضى ، ودراسة الحاضر ، مع الاستعانة بتجارب الآخرين من الأمور الأساسية التى سوف نعتمد عليها هنا فى ذلك الحـــوار حول قضية التعليم الفنى فى مصر ، والذى سوف نقتصر حين الحديث عنه على التعليم الثانوى الفنى والموازى للثانوى العام ٠

التوسع فى التعليم ونتائجه :

نظرة خارج الحدود المصرية ٠٠ شمالا : ـ

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعد اعلان ميثاق حقوق الانسان سنة ١٩٤٨ والنص فيه على أن التعليم حق أساسى وعلى كل دولة أن تكفله لمواطنيها دون تمييز بينهم ، فقد اتجهت دول العالم ، على اختلافها ، للعمل من أجل منح هذا الحق تبعا لامكانياتها الاقتصادية ، وتبعا لما تحققه وتهدف

(*) أستاذ مساعد أصول التربية بكلية التربية بجامعة عين شمس ٠

اليه فى المجال السياسى من ديمقراطية ٠٠ فى محاولة لتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع ٠

وفى ساحة التعليم على الخصوص عادة ما يأتى التحقيق لهذه المساواة تحت ما يسمى « بتكافؤ الفرص التعليمية » ومن هنا يمكن القول بأن الأهداف السياسية للدولة تلعب دورا أساسيا فى الاجابة على السؤال : «لماذا نعلم» ؟

ويشهد عقد الخمسينات من هذا القرن الاهتمـــام الواضح بالتعليم ونشره ، الا أن عقد الستينات ما يلبث أن يشهد الحديث عما سمى بـ « أزمة التعليم » (١) ٠ وتحمل عنوانات الكتب الصادرة فى العالم الغربى ، أو تلك المجتمعات التى يطلق عليها الآن مجتمعات الرفاهية أو مجتمعات ما بعـــد الصناعة ، ما يوضح اتجاهات بعض التربويين (٢) ٠ ومهما كانت دلالات هذه الدعوة الا أن نهايات عقد الستينات والسبعينات قد شـــهدا دراسات متعددة على نطاق قومى تبحث حول تكافوء الفرص التعليمية ٠ أو بعبارة أخرى يطرح السؤال ٠٠٠ من الذى يحصل على التعليم وعلى المزيد منه ؟٠٠ هل أدى منح المجانية الرسمية ، أو الغاء المصروفات المدرسـية الى تحقيق الفرص المتساوية أمام المواطنين جميعا فى الحصول على نوعيات التعليم المختلفة ؟

وتوالت الاجابات المتعـددة على دراسات واسـعة النطـاق ، فكان من أشهرها تقرير « كولمان » سنة ١٩٦٨ Coleman, J.S. فى الولايات المتحدة ، كما كانت دراسة جنكس سنة ١٩٧٠ Jencks, C. وما أتت به هـــذه الدراسات وغيرها من نتائج حول معوقات تحقيق المساواة فى التعليم لا من حيث الحصول على الفرص نفسها بل وأيضا عدم تحقيق النتائج المرجوة منه ألا وهى المساواة فى التحصيل والتى تنعكس فى نتائج الطلاب ، وما يترتب على هذا من فرص عمل ونوعية حياة (٣) ٠ ولم يتوقف الأمر عند هذا اللون من الدراسات ، بل عاد للظهور ثانية ذلك الاتجاه الذى يبحث عن أثر العوامل الوراثية فى التعليم وما أثاره هذا من ردود أفعال (٤) ٠ ما نريد أن تنتهى اليه هنا هو أن الحوار الدائر فى العالم الغربى ، وبالتالى الاقتراحات المختلفة من أجل اصلاح التعليم والاستفادة منه فى مجال الاستثمار البشرى والمردود العلمى والمادى بالاضافة الى محاولة جعله عاملا على اتاحة الفرص سواء

أكانت حقيقية أم تعويضية أمام الفئات التى تحول أوضاعها الاقتصادية ، على الخصوص ، والاجتماعية من أن تستفيد منه بصورة تحقق العدالة بين المواطنين فى الحصول على عوائد التعليم المختلفة ، انما كانت دوما نتيجة لدراسة الواقع وتحقيقا لأهداف أيديولوجية وسياسية معينة (٥) · فالهدف الأساسى وما ينطوى عليه من أهداف ضمنية هو الاستثمار الأمثل للذكاء الانسانى بكل ما يترتب على هذا ويتيحه من تميز اجتماعى ونجاح مهنى وأمان اقتصادى وأصلا وأساسا نوعية الانسان القادر على افادة المجتمع ككل وبالتالى امكانية مواجهة المستقبل ·

واذا كنا قد تعمدنا الاشارة هنا الى الدراسات السابقة فى مجتمعات ما بعد الصناعة فان ذلك من أجل القول بأن هذه الدراسات انما كانت نتيجة لما أحدثه التعليم نفسه من آثار وما ظهر من نتائجه فى الستيناتوالسبعينات· فالتوسع فى مراحل التعليم المختلفة ، واتاحة الفرصة للمزيد من الاعداد بالاستفادة من ثمراته قد أظهرت بعد ذلك أنه مع ارتفاع مستوى التعليم أو زيادة عدد من يحصلون عليه فان هذا أيضا قد صاحبه لون من التدنى فى نوع الأعمال التى يقوم بها المتعلمون · وكذلك أيضا المغالاة أو الزيادة فى الاعتماد على الدرجات العلمية من أجل منح فرصة عمل · فأصبح من الممكن أن نجد من يحمل درجة جامعية ذات تخصص معين ويقوم بعمل بعيد تماما عن تخصصه وأيضا لا يحتاج الى هذا القدر أو النوعية من التعليم · وقد دفع هذا البعض الى النظر الى التعليم من زاوية أخرى غير زاوية العائد الاجتماعى أو الاستثمار الأمثل لرأس المال البشرى (٦) ، هذا بالاضافة الى ما عرض له البعض من آثار فى ميدان العمل حيث تحول المجتمع الى مجتمع مصاب « بداء الشهادات » أو أنه « مجتمع الشهادات » · وذلك نتيجة للاعتماد على المؤهلات الورقية أو الشهادات والدرجات العلمية وليس الكفاءة الشخصية للمتقدم فى منح فرص العمل والتى ربما لا تحتاج الى كل هذه المؤهلات العلمية (٧) · كما أظهر الموقف أيضا أنه مع امكانية الحصول على التعليم الا أنه لم يعد المصعد الاجتماعى الآمن والذى يوصل صاحبه الى مواقع أعلى أو يمكنه أن يؤدى الى تغيير الموقع الاجتماعى للحاصل عليه · ذلك أن الاستفادة من عائد التعليم فى المجال المهنى على الخصوص ترتبط أيضا ـ وهذا هو المهم هنا ـ بنوع التعليم الذى يحصل عليه الفرد وكمه أو مدته

والفرص المتاحة أمامه فى سوق العمل بالتالى وغير هذا من نتـــائج كثيرة أظهرتها الدراسات المتخصصة فى هذا المجال ويصعب تتبعها هنا ٠

ما نريد أن ننتهى اليه مما سبق هو أن فتح فرص التعليم فى البداية أمام من يريد ويمكنه الالتحاق به بالمجان ربما أدى الى أن تصل اليه بعض الفئات التى كانت محرومة منه قبل ، وبالتالى تحصـــل على بعض ثمـــاره فتغير أوضاعها من بعض جوانبها مما أتاح لهم الفرص التى لم تكن متاحة من قبل للمشاركة فى الحصول على بعض الميزات الاقتصادية والاجتماعية للتعليم مع غيرهم ممن كانوا يحصلون على هذه الميزات أصلا ٠٠ حتى اذا زادت اعداد المتعلمين وأرتفع المستوى التعليمى للكثيرين ٠٠٠ أصيب المجتمع بحال من التشبع ، وبالتالى لم يعد الاقتصاد بكل امكانياته قادرا على اتاحة الفرصة للمتعلمين جميعا وخاصة من حصلوا على التعليم العالى منه أن يجدوا فرصا للعمل تتلاءم مع التعليم الذى كان ينظر اليه على أنه استثمار ٠ هذا بالاضافة الى التغيرات التقنية السريعة المتراكمة وما أحدثه الاعتماد المتزايد على الآلة دون الانسان من تغيرات فى سوق العمل ، تختلف فى نوعيتها عن التغيرات التى حدثت بعد الانقلاب الصناعى ، مما أدى الى ظهور أنواع من البطالة ومنها بطالة المتعلمين والتى هى جزء من ظاهرة البطالة عموما (٨) ٠

وهنا تبدأ الأزمة ، فالتعليم وخاصة للفئات الأقل حظـا فى الثروة أو السلطة أو الموقع الاجتماعى عموما يفقد ما كان له من اغراء ، وذلك من حيث امكانية تعويض ما فات ويصبح غير قادر عادة على ان يفتح الطريق لفرص العمل المتميزة أو التى تتلاءم مع ما درسوه أو يتطلبه المجتمع والشـــباب بالفعل ٠

وربما كان هذا من العوامل التى أدت الى ثورات الشباب ، مع تعدد دوافعها وترابطها ، ومن ثم كانت محاولات اصـــلاح التعليم أيضا فى تلك المجتمعات ، كما حدث فى فرنسا على سبيل المثال ، والعمـــل من جانب الحكومات على ايجاد الفرص المتنوعة وأشكال التعليم المختلفـة التى تتيح للكبار والصغار المشاركة فى ثروة المعرفة المتزايدة فالاعتقاد الان أن تحقيق العمالة الكاملة فى مجتمعات ما بعد الصناعة أصـبح ـ رغم أهميته ـ من الأمور الصعبة مع التقدم العلمى الهائل والاعتماد على الآلة المتزايد ٠ ومع

كل هذا فليس هناك دعوة للتقليل من مؤسسات التعليم العالى أو ما الى ذلك ورغم الحديث عن أزمة التعليم الجامعى ، الا أن البحث جـــار عن أنواع مختلفة متنوعة تتيح للجميع الحصول على المعرفة · ولذا فمن المتوقع أن يكون التعليم هو أكبر صناعات المستقبل ··· فمن حق الجميع أن يتعلم وأن يستمر فى التعليم ··· وهنا يجرى الحديث عن أهداف التعليم نفسه ومن ثم لا يصبح السؤال فقط من نعلم ؟ ولكن أيضا لماذا نعلم (٩) ؟

التعليم الحديث فى المجتمع المصرى :

واذا كان هذا الحال فى مجتمعات ما بعد الصناعة بمـــا لديها من امكانيات ومؤسسات وبحاث يقومون بالدراسة والتقصى عن أسباب الخلل أو القصور ثم تأتى محاولة وضع الحلول وأحداث التجـــديد والذى لا تتوقف الدراسات أيضا حول آثاره ، فان المشكلة فى مصر والدول المستقلة حديثا تبدو مختلفة نتيجة لاختلاف الظروف التاريخية لكل منهما ·

ومع كل ما يمكن قوله عن نشأة التعليم الحديث فى مصر وكيف أنه كان معقد الآمال بالنسبة لفئات كثيرة من المصريين وخاصة المحرومين منه ، وما أكثرهم ، فان رياح ثورة يوليو ١٩٥٢ حملت معها المزيد من الآمال المرتبطة والمتعلقة به · وبالفعل سعت حكومة الثورة حثيثا من أجل نشر التعليم حيث الأمل فيه على أنه وسيلة لاشاعة المساواة بين المواطنين وأداة للتقدم ، وكان هذا من العوامل الدافعة للمزيد من الاهتمام به والانفاق عليـــه · وفى نفس التيار يسير المصريون فيقبلون على مؤسساته المختلفة حيث الآمال المعلقة عليه كثيرة بالنسبة للعائد الاجتماعى والاقتصادى منه ·

واذا كانت احدى حكومات ما قبل الثورة فى مطالع الخمسينيات قـد جعلت أحد شعاراتها « التعليم كالماء والهواء » ، فقد نتج عن هذا مجانية التعليم الثانوى ··· وأستمرت حكومة الثورة فى السير قدما فى هـــذا الطريق · وتفتح المدارس تباعا ··· وتتسع أبواب الجامعة ومدرجاتها لأعداد أكبر · وبالفعل يلعب التعليم فى تلك الفترة وما قبلها دورا فى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأبناء الفئات الكادحة ممن يوفقون فى الحصـــول عليه ·· ويزداد البريق ·· وما يستتبع كل هذا من آمال ويتحول أيضا تكافؤ

الفرص التعليمية بمعناه الرسمى والذى ينص عليه الدستور من حيث أنه الحق فى الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بقدر ما تتحمل استعدادات الفرد ومواهبه هو الشعار والسياسة المتبعة بالفعل ٠٠ وكأن الفرد هنا كائن محايد لا يخضع لبيئة هو نبت لها ولا تتحكم فيه عوامل اقتصادية تؤثر فيه ويتأثر بها ٠ ومع كل هذا فمن الباحثين من يقرر أن الموقف بالنسبة للتعليم والمدرسة خاصة فى البلاد المتقدمة يختلف عنه فى البلاد المتطلعة الى التقدم وتغيير واقعها ، ذلك أنه فى بلدان العالم الثالث يكون للمدرسة كما تكون المتغيرات المدرسية أكثر قدرة على أحداث تغيير بالنسبة لانجاز التلاميذ بدرجة أكبر مما تفسره الخلفية الاجتماعية ٠ ومن ثم فان الاثار الايجابية للمدرسة غالبا ما تكون أعظم على التلاميذ ذوى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية الدنيا منها على الذين يأتون من خلفية اقتصادية عليا (١٠) ٠ وهذا بدوره يؤكد فى الحاح على وجوب أن تكون هناك دراسات جادة من أجل المزيد من الرؤية بالنسبة للتعليم وأثره على كافة فئات المجتمع فى مصر ٠

التعليم والعمل :

ومهما كان الرأى ٠٠ فقد ارتبطت سياسة التوسع فى التعليم بتلك السياسة الرامية لاتاحة الفرصة أمام المتعلمين خاصة للحصول على عمل٠٠٠ فكانت سياسة تشغيل الخريجيين وخاصة من التعليم الجامعى أو العالى ٠ فالمتعلمون هنا ، ولأنهم أعلى صوتا ، ولأن المجتمع فى حاجة الى تخصصاتهم أو معظمها ، يجدون الفرصة مفتوحة أمامهم للعمل وبالتالى مراكز اتخاذ القرار وتحقيق الامان الاقتصادى الى حد كبير ٠ أما غيرهم ممن لم تتح لهم فرصة الحصول على التعليم ولا الاستمتاع بثمراته فانهم يتركون لما يمكن تسميته « بالمنهج الخفى » فى المجتمع ككل يتعلمون ما يمكنهم ومن ثم يتركون أيضا لقانون العرض والطلب ٠ فمن حرم من التعليم أصلا يستمر حرمانه من فرص العمل التى تتيحها الدولة ٠٠٠ فيكون الحرمان مضاعفا ٠٠٠ وهذا كله رغم أن الدستور ينص على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة للجميع ٠

وربما أدى هذا كله الى المزيد من الضغط على أبواب التعليم وخاصة التعليم الثانوى العام حيث يقود الى الجامعة ٠٠ ومن هنا يكون رد الفعل لاحتياجات المجتمع والمواطنين معا هو التوسع فى التعليم الجامعى ٠ وتشهد

الستينيات فالسبعينيات ازدياد اعداد الجامعات فى مصر وتتزايد أعـــداد المقبولين وأيضا المقيدين فالخريجين ·· بصورة ملحوظة · وهـــذا بدوره يدعونا الى القول بأن **التوسع فى التعليم النظامى والتعليم الجامعى خاصة انما نبع من ضغوط اقتصادية لها جذورها التاريخية لارضـــاء الطموحات الاجتماعية وليس لارضاء الاحتياجات القومية أو سد احتياجات سوق العمل الفعلية** · والدليل على هذا ان السياسة التى رسمها التقرير الأول للقوى العاملة والصادر عام ١٩٦٦ لم يتم أبدا العمل بمقتضـــاها · فالتوسع فى التعليم الجامعه من حيث صورته المعروفة بسنواته الأربع كان بمثابة صيغة مؤقته لاحتواء الشباب لمدة سنوات أربع بين جدران الجامعة حتى يحصلوا على الدرجة العلمية ·· ثم بعد هذا تبدأ الحكومة فى التفكير بشأن تشغيلهم أو ايجاد فرص عمل لهم مهما كان عائدها بالنسبة لهم وللمجتمع (١١) ·

فالصورة هنا وكما تبدو ترجمة لما تراه المدرسة الوظيفية من حيث انه لابد وأن يكون لكل فرد مكانه فى البناء الاجتماعى ليؤدى الوظيفة التى من المفروض أن يقوم بها ، أما اذا لم يحدث هذا فان الأمر يصبح بمثابة اختلال يستدعى وقفة لاعادة الموقف للتوازن أى أن يحقق وجودا فى مكان يؤدى فيه الوظيفة المرتقبة منه · وعلى هذا فكل متعلم لابد وأن يؤدى دورا يتلاءم مع التعليم الذى ناله أما اذا لم يكن الأمر كذلك فهناك ثمة خلل فى سياسة التعليم أو مؤسساته وما يرتبط بهذا كله · ومن ثم فهنا نرى الربط بصورة قوية بين التعليم وبين العمل هذا رغم كل ما يمكن قوله بأن التعليم وخاصة الجامعى انما هو من شأن الجامعة أما سوق العمل والفرص فيه فمن الأمور الاقتصادية وليس مشكلة تربوية ، ومع هذا فلا يمكن الفصل بين المشكلة التربوية وكل ما يحيط بها من أمور متشابكة فى المجتمع ·

ومهما كان الرأى فمع السبعينيات وما أتت به رياح سياسة الانفتاح الاقتصادى من تغيرات متواكبة فى المجتمع المصرى **فان التعليم بدوره يختفى بريقه بل ويتحول الى أحد عوامل الاغتراب والطـاردة للمتعلم المصرى من موطنه الأصلى سواء أكان قريته أم مصر كلها ·**

ومن الملاحظ أن المجتمع بكل مؤسساته لم ينجح فى اقناع الشباب بأن المؤسسة التعليمية لاتعده كى ينتظر العمل الذى سيقدم اليه ، وكما هو الاتجاه السائد ، وانما الواجب أن يحاولوا هم البحث عن العمـــل الذى يناسبهم

ويكيفوا هم أنفسهم له سواء بالتدريب أو باعادة التدريب أو ما الى ذلك ٠٠ ومن ثم فقد شهدت السبعينيات من بين ما شهدت محاولات لكى تخفف الدولة من عبء تشغيل الخريجيين ٠٠٠ غير أنها مازالت ملتزمة بهذا وحتى الآن ٠ وتظل نوعية من الخريجيين لمدة تتراوح بين سنتين وأربعة فى أنتظار عمل أى عمل ٠ ومع قلة المرتب الحكومى وأشتداد الطلب فى البلاد العربية الشقيقة واتجاه الحكومة الى التخفف ما أمكن من القيود المنظمة لخـــروج العمالة بأنواعها من مصر ٠٠٠ فان أعدادا كبيرة من المتعلمين على اختلاف مستوياتهم أخذت فى الاتجاه بحثا عن عمل خارج حدود مصر ٠ ولم يقتصر الأمر على الكفاءات الفنية العالية بل أمتدت لتشمل العمالة الفنية بكافة مستوياتها ٠ ومع الاختلال فى هيكل العمالة المصاحب لخروج الكفايات الفنيـــة خارج الحدود المصرية بصورة منظمة أو مدروسة ، فقد ظهر العديد من المشكلات المصاحبة لهذا ، وبدلا من البحث والتقصى حـــــول الأسباب من أجل وضع الحلول المناسبة فان المسئولين عادة ما يتلقون المقترحات المختلفة والتى قد يرونها الحل السريع للمشكلات المتراكمة ومن ثم نسمع عن الدعوة الى التأكيد على التوسع فى التعليم الفنى ٠

وقبل الاستطراد فى الحديث عن هذه الدعوة غير الجديدة فمن الممكن أن نقرر هنا ، وبناء على ما سبق ، من أنه من الواضح أن نظـــــام التعليم بصورته الراهنة ليس قادرا على ارضاء المتطلبات التى يفرضها سوق العمل فى مصر الآن ٠ كما أنه وفيما يبدو ليس قادرا ومع اختـــلاف مؤسساته ، على ارضاء طموح الآباء ولا مطالب الشباب المتغيرة وغير المتغيرة ٠ ومع كل هذا فالضغط ما يزال على التعليم الثانوى العام فالجامعى والذى لا يوجد غيره بديلا اذ أنه ، وفيما يبدو ، من أوضح السبل للحصـــول على المركز الاجتماعى الأفضل وربما أيضا العمل فالسلطة ، أو عقـد العمـل فى مـكان خارج الحدود ٠

ورغم تزايد الاهتمام بأهمية الثروة بالنســـبة للمكانة التى يحتلها الانسان فى المجتمع المصرى مهما كان نوع عمله ، الا أنه ما يزال للتعليم عموما وللدرجة الجامعية وما تحققـه من فتح لمجالات أعمال مرموقة أثرها وبريقها الاجتماعى الذى لا ينكر ولا نريد أن نقلل من شأنه ٠

فالدعوة للتوسع فى التعليم الفنى واعتباره أحد المفاتيح التى سوف تؤدى لحل العديد من المشكلات التربوية والاقتصادية هى من الأمور الواجب التوقف أمامها ومناقشتها فى شىء من الوضوح والتأنى حيث **أن الأمر هنا لا يعدو أن يكون مجرد احالة مشكلات اجتماعية واقتصادية الى المدرسة الفنية والبرامج المقدمة بها لكى تقدم هى الحل** · والسؤال الذى نطرحه هنا هل حقيقة يمكن للنظام التعليمى وحده بمؤسساته المتنوعة أن يحل الاختناقات الموجودة فى سوق العمل ؟ ·· والذى نراه ونؤكد عليه هنا أنه لا توجد مشكلة تربوية مجردة (١٢) ، ومن ثم فنحن فى حاجة الى مناقشة جادة لهذه الدعوة مرتفعة الصوت فى هذه الآونة وعلاقة هذا التعليم الفنى بتكافؤ الفرص التعليمية وحق الانسان المصرى فى فرص الحياة المختلفة · ذلك أنه من المعروف أن التعليم فى العالم المعاصر يمثل عاملا أساسيا فى تحديد أو التأثير على مستقبل الانسان وطوال حياة الفرد فى مجتمعه ومن ثم يراه البعض على أنه أداة توزيع أو توجيه اجتماعية بالنسبة لفرص الحياة للانسان (١٣)·

أما بالنسبة للمجتمع المصرى خاصة ، فان البعض يقرر أن التعليم عموما والمؤهلات الدراسية على اختلاف مستوياتها تقوم بدور وظيفى حاسم فى تقسيم فرص العمل وتوزيعها فى سوق العمل المصرى · كل هذا رغم أن التعليم عموما والتعليم العالى خاصة ليس تعليما موجها ليخدم مهنة أو تخصصا بعينه ، اللهم الا فى بعض المجالات المتخصصة مثل الهندسة والطب ··· الخ أما ما يؤكد هذه النظرة فهى أن بداية المرتب فى مصر ، وخاصة فى الجهاز الحكومى ، انما تحدد تبعا للمؤهل الدراسى وليس تبعا لنوع العمل أو الانتاج الى آخر هذا (١٤) ·

ومن أجل هذا نتوقف لكى نحدد ، قبل أن نخوض فى التفصيلات ، أن الذى نرتضيه ونؤكد عليه أن هناك بعض العوامل الأساسية التى لابد وأن نضعها نصب عيوننا حين الحديث عن التعليم النظامى عموما ، والتعليم الفنى ، وحتى الآن فى مصر أحد ملامحه ، بل وتبعا للتصريحات المتكررة أصبح يستوعب ما يقرب من ٦٠٪ من الطلاب فى المرحلة الثانوية عموما · فالحديث عن أطفال اليوم وشبابه ينبغى أن يراعى التغير الحادث فى العالم الآن ككل وأسبابه ودلالاته · بالاضافة الى هذا ، وأساسا ، التغيرات السريعة فى المجتمع المصرى ، فالمدرسة تتأثر بالوضع السياسى فى مجتمعها ، ذلك أن

المعلم انما يخدم الأهداف التى تقررها له السلطة السياســـية ، وكذلك فان الحكومة تنفق على المدرسة وبالتالى لا تستطيع الا أن تكون تابعة لها ، حتى لو تصورنا أن المدرسة سوف تتبع البيئة التى توجد فيها وتقوم بخدمتها فان هذه الخدمة لابد وأن تكون متوافقة مع ما تراه الجهة المنفقة أصـــلا وهى الحكومة بما لها من سلطة مركزية ٠

بناء على ذلك فان الحديث عن أهداف التعليم ينبغى أن يتسع لا لكى توسع فى عملية الضبط الاجتماعى التى تمارسها جماعة الصفوة الاقتصادية، بل لتسمح للانسان كى يزيد من قدرته على أن يمتلك مستقبله ويمكنه من أن يحدد مصيره وموقفه فى مجالات التعليم والسياسة والتغير الاجتماعى ٠

والذى أدى بنا الى المناقشة السابقة هو سؤال لابد وأن نطرحه أساسا حول الانسان الذى يتلقى التعليم الفنى على الخصوص٠٠ **أو من الذى يلتحق بالتعليم الفنى فى مصر ؟** أو كيف يتخذ قرار توزيع الطـــلاب على المدارس الثانوية بشقيها ، الثانوى العام ، والثانوى الفنى ؟

وهنا وكما هو معروف فان الاجابة تنطلق لتحدثنا عن أن كل تلميـــذ يحصل على مكانه فى أى مدرسة تبعا لمجموع درجاته فى الشهادة الاعدادية وذلك لتحقيق المساواة بين الافراد فى الحق على الحصول على مكان فى أى من المدرستين ٠٠٠ وعادة ما يكون المجموع الأعلى للثانوى العـــام ، أما المجموع الأقل فالفرصة مفتوحة أمام صاحبه للانواع المختلفة من التعليم الفنى الصناعى ، التجارى ، الزراعى بل ان هذه المدارس أيضا يكون التوزيع فيما بينها تبعا للمجوع الكلى للطالب ٠ معنى هذا أن الاتجاه السائد فى هـــذا المجال هو منح التعليم الفنى لمن يفشل فى المنافسة مع من حصلوا على مجموع أعلى ٠ وبالتالى يلتحقون بالتعليم الثانوى العام فالتعليم الجامعى أو العالى بعد ذلك وهكذا ٠٠

فتطبيق تكافؤ الفرص الرسمى ينظر الى عدم توفيق الطالبفى الحصول على مجموع مرتفع ، أو حتى الرسوب ، على أنه مسئولية الطالب وحـــده وليس نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية متنوعة ومختلفة يمر بها الطالب وتؤدى به الى هذه النتيجة ٠ أو بعبارة أخرى يمكن القول أن الجهات الرسمية المسئولة عن التعليم وغيرها بل وحتى أفراد المجتمع والأسرة غالبا ما ينظرون

الى النجاح فى الدراسة أو الفشل فيها على أنها أمر فردى يقع على مسئولية الطالب وحده (١٥) · وهذا غير ما أظهرته الدراسات التى سبق وأشرنا الى بعضها والتى تؤكد على أن ازالة الحواجز المالية ، وذلك بجعـــل التعليم مجانيا ، لا تكفى وحدها لتحقيق المساواة فى الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المختلفة وخاصة بعد المرحلة الالزامية ، وبالتالى لا تؤدى الى المساواة فى الحصول على ثمار التعليم أو نتائجه المتنوعة ·

وقبل المزيد من الاستطراد يمكن أن نتوقف لنتساءل أى نوع من التعليم الفنى هو المراد تقديمه للطلاب ؟ هل هو التعليم الفنى المقدم الآن فى المدرسة الثانوية الفنية بأنواعها التجارية والزراعية والصناعية وهذه تخرج « العمال المهرة » ، أم أن النية متجهة لايجاد مدارس ومستويات مختلفة ؟ (١٦) ·

غير أن الواضح حتى الآن أن الحـــديث عن التعليم الفنى انما يعنى التوسع فيما هو موجود بالفعل وبالتالى زيادة اعداد المقبولين به ··· ومن ثم تكون النتيجة تخريج نوعيات متوافرة بالفعل وربما غير مطلوبة فى سوق العمل ·· وتكون بهذا الدعوة منصرفة أساسا الى صرف التلاميذ عن الثانوى العام وبالتالى حل مشكلة القبول بالجامعات وبالتالى مشكلة تشغيل الخريجين بأسلوب ربما يؤدى الى مشكلات أخرى أكثر خطورة ·

التعليم الفنى كبديل للتعليم العام :

من الواضح للمتصفح للتقرير الذى أصدرته وزارة التربية والتعليم حول « تطوير وتحديث التعليم فى مصر » ، وكذلك تقـــارير المجالس القومية المتخصصة شعبة التعليم ، أن النظرة الرسمية ترى التعليم الفنى على أنه من الممكن أن يحل محل التعليم العام أو يمكن أن يكون بدلا عنه (١٧) · وهذه النظرة أنما تعكس التصور الواضح والذى يظهر فى عدم وجود بديل يمكن الاعتماد عليه فى تحقيق المساواة بين المواطنين وأيضا يحقق ما ينادون به من امداد سوق العمل باحتياجاتها المتميزة والمتطورة ·

واذا تأملنا هذه النظرة بشىء من التروى فمن الممكن القول بأنها تظهر أو تعكس تصورا سائدا عن مؤسسات التعليم النظامى عموما والمدرسة الفنية

على الخصوص وذلك بأنها قادرة على أن تعدل من نفسها بحيث تتلاءم مع احتياجات الاقتصاد القومى ، أو أنها على الخصوص يمكن أن تحقق ما يتوقعه منها المخططون الاقتصاديون والاجتماعيون ٠٠ وهذا تصور ، فيما نرى هنا ، متفائل الى حد كبير ، ومن الممكن أن نتساءل فى هذا المجال هل يمكن لمؤسسة التعليم النظامى أن تحدث التغيير أو أن تؤدى الى اصلاح ما فى الاقتصاد من تخلف أو خلل ؟ ٠ ومع الاقتناع الكامل بأن الاجابة هنا انما تشكل قضية خلافية كبرى ، الا أننا أيضا نرى من يذهب الى أن المدرسة فى هذا المجال ، أيما كان نوعها ، انما هى أداة عاجزة أو أداة لا تمتلك الكفاءة المطلوبة لتحقيق متغيرات على مستوى واسع ولا سيما فى المناطق الفقيرة أو حيث الاقتصاد المتخلف ، واذا كنا نستطيع القول بأن التعليم النظامى كانت له بعض الآثار الملموسة فى بعض مناطق العالم ومنها أفريقيا على سبيل المثال ، الا أن مضمون هذا التأثير عادة ليس هو المتوقع ٠ فالمدرسة فى كثير من المناطق المتخلفة لم تلعب الدور الذى توقعه لها ومنها المخططون التربويون (١٨) ٠

معنى هذا أنه بالنسبة للتعليم النظامى عموما ، فان المخططين يخططون شيئا ويصممون على الأوراق مقترحاتهم المختلفة ، لكن ما يدور فى المدرسة ويحققه الأفراد ويحدث فى المجتمع ليس هو ما خططه لها وتوقعه المخططون، فالمدرسة اذا ، وكما نرى هنا ليست العامل الحاسم أو القادر على اصلاح الخلل أو تغيير الأوضاع ، اذ لا يسعنا تجاهل سلسلة من العوامل المترابطة التى ينبغى وضعها فى الاعتبار لاحداث تقدم اقتصادى أو المساهمة فيه ، وأيضا التلاؤم مع المتغيرات الحادثة فى المجتمع سواء أكانت فى المجال الاقتصادى أم الاجتماعى أم هما معا ٠

ولعل نظرة سريعة الى المدرسة وما يجرى فيها وحصادها من المتعلمين، يمكن أن تؤكد ما نذهب اليه من أن المدرسة عموما لا تقدم للناشئة والشباب ما يحتاجونه بالفعل أو يحتاجه المجتمع المحيط ، بقدر ما تقدم لهم ما تستطيع هى أن تقدمه من معارف ومهارات ٠

التعليم الفنى ٠٠٠ والواقع المصرى :

ومع الاعتراف بأن هناك العديد من الاسئلة التى يمكن أن تثور حول

دور المدرسة المهنية أو التعليم الفنى فى امداد سوق العمل باحتياجاته ، ومدى نجاحها فى تحقيق هذا الدور ، وكيف تتكامل المدرسة الفنية مع بقية نظام التعليم الا أن هذا كله مع أهميته يؤدى بنا الى أن نتوقف أما محتوى برامج الدراسة نفسها والتى عادة ما تكون مصممة بصورة سيئة بعيدة عن الواقع العملى وبالتالى لا تمكنها من تحقيق الهدف المرجو منها · فالموقف عموما فى هذا المجال يبين أن المشكلة لم تعد ما الذى ينبغى أن يتعلمه التلاميذ بقدر ما هى - فيما نتصور - ما الذى يمكن أن يجهلوه ·

وحتى لو أحسن صياغة محتوى البرامج الا أن الأمر عند التنفيذ عادة ما يصطدم بمركزية التعليم والتى تقلل كثيرا من فاعلية البرامج ·

واذا تجاوزنا هذا كله ، وحاولنا أن نلقى بنظرة الى واقع التعليم الثانوى الفنى فى مصر بمدراسه المختلفة فان الأمر ربما يدعونا لأن نقف وقفة أخرى أمام الدعوة للمزيد من التعليم الفنى أو المهنى ·

جدول رقم (١)

الناجحون فى التعليم الثانوى بأنواعه

- سنوات مختارة - الاعداد بالألف

المستوى التعليمى / السنة		ذكور	اناث	جملة
	٦٧/٦٦	٢٤ر٢	١٣ر١	٤٧ر٣
ثانوى عام	٨٢/٨١	٩٢ر١	٥١ر٤	١٤٣ر٦
	٦٧/٦٦	٨ر٨	٣ر-	٩ر١
ثانوى صناعى	٨٢/٨١	٤٤ر٤	٦ر-	٥٠ر٥
	٦٧/٦٦	٥ر٣	-	٥ر٣
ثانوى زراعى	٨٢/٨١	١٥ر٨	٢ر١	١٧ر٩
	٦٧/٦٦	٧ر١	٤ر٣	١٤ر٤
ثانوى تجارى	٨٢/٨١	٥٠ر٩	٦٠ر٢	١١ر١

المصدر : وزارة القوى العاملة : الآثار الضمنية للتغير السكانى وتطور التعليم على قوة العمل فى مصر ، الاتجاهات والتوقعات ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ١٥٢ جدول رقم ٤/٤ ·

فالمتأمل لمخرجات التعليم الثانوى بكل أنواعه فى هاتين السنتين يستطيع أن يرى بوضوح تفوق أرقام الناجحين فى التعليم الثانوى العـام عن اعداد الناجحين فى جميع أنواع المدارس الفنية فى العام ١٩٦٧/٦٦ حيث بلغ عدد من نجحوا أو مخرجات التعليم الثانوى العام ٣ر٤٧ ألفا فى حين كان مجموع مخرجات التعليم الفنى ٨ر٢٥ ألفا فقط أما فى عام ١٩٨٢/١٩٨١ فقد أخرجت المدرسة الثانوية العامة ٦ر١٤٣ ألف طالب وطالبـــة فى حين كان مجموع خريجى التعليم الفنى ٦ر١٧٩ ألف طالب وطالبة أى بنسبة ١٢٥٪ تقريبا وهنا يبدو التفوق الواضح للمدرسة الفنية فى اعداد خريجها فى خلال فترة وجيزة الا أن الأمر لا يتوقف عند الاعداد التى تخرجت من هذه المدارس ولكن أيضا بالنسبة لنوع المدرسة الفنية التى كان لها أكبر نصيب فى استيعاب هـــذه الأعداد ، وهنا نجد المدرسة التجارية ، حيث نجد عدد الطالبات اللائى تخرجن منها يفقن عددا عدد الطلاب الذين تخرجوا من التعليم الصناعى كله ، ذلك فى العام الدراسى ٨٢/٨١ · أما لماذا تفوقت أعداد طلاب المدرسة التجارية فهذا هو السؤال الذى قد يتبادر الى الذهن ، فهل ذلك نتيجة لاحتياجات سوق العمل بالفعل ؟ خاصة وأن هذه المدرسة وغيرها من المدارس الفنية لا تعد طلابها فى الأغلب الا للعمل فى مجال من مجالات العمالة الماهرة بمعنى أن معظم خريجها لا يطمعون فى مواصلة الدراسة وهذا هو الهدف منها أى أن تكون مرحلة منتهية · وهنا يعود السؤال ليطرح نفسه لماذا كان التوسع فى التعليم التجارى ؟

والجدول التالى يعطينا صورة سريعة كنموذج لموقف خريجى المدارس الفنية بأنواعها عام ١٩٧٨ ، على سبيل المثـــال ، من حيث أعدادهم وأعداد المتقدمين منهم للقوى العاملة ثم الوظائف الخالية المتاحة لهم والتى يمكن أن تقدمها لهم وزارة القوى العاملة والتدريب للتعيين فى الحكومة أو القطاع العام حيث الأجور أكثر انخفاضا عن القطاع الخاص · وهذا فى حد ذاته يبين عدم قدرة سوق العمل على أمتصاص الناتج الســنوى للخريجين من المدارس الثانوية الفنية فى تلك الفترة (١٩) ، وبالتالى يجيب على السؤال السابق ·

جدول رقم (٢)
مؤشرات لعدم توازن سوق العمل مع خريجى
المدارس الثانوية الفنية فى العام ١٩٧٨

ناجحون(بالألف)	نوع التعليم/متقدمون للعمل			وظائف خالية	زيادة/نقص
٣٠ر٨	صناعى : متقدمون للعمل	٢٠ر١	٦٥٪	٢٢ر٦	٥ر٢
٧١ر٦	تجارى : متقدمون للعمل	٤٨ر٨	١ر٦٨٪	٣٠ر٤	١٨ر٤
١٢ر٣	زراعى :	٩ر٨	٨٠٪	٧ر-	٢ر٨

المصدر : وزارة القوى العاملة : الاثارة الضمنية للتغير السكانى ، مرجع سابق، ص ١٥٤ ، **جدول رقم ٥/٤ ٠**

ويوضح التقرير الصادر عن وزارة القوى العاملة الأسباب التى أدت الى عدم وجود فرص عمل أمام هؤلاء ومن أهمها :

أولا : أن مستوى التدريب الفنى الذى تلقاه خريجو المدارس الثانوية الفنية أقل ما هو مطلوب لسوق العمل ٠

ثانيا : أن نمط المهارات الفنية المكتسبة فى المدارس غير متكافىء مع نمط الطلب » (٢٠) ٠

والنتيجة كما نرى أن النقص فى مجال التعليم الصناعى مازال موجودا مع زيادة واضحة فى الاعداد الزائدة بالنسبة للتعليم التجـــارى ، كما هو متوقع ، وزيادة أيضا تصل الى ربع المتقدمين أو يزيد بالنسبة للتعليم الزراعى وهذا مع قلتهم نسبيا ومع ما يتردد من الدعوة الى تحقيق « الأمن الغذائى » والذى نحن فى حاجة ماسة اليه فعلا ٠

ولمزيد من التفصيلات فى هذا المجال أيضا يمكن أن نشير الى ما جاء فى أحد تقارير المجالس القومية المتخصصة حيث يورد بصورة أكثر تفصيلا صورة العلاقة بين احتياجات الجهاز الحكومى من الخريجين عموما وبين اعداد هؤلاء المتوافرة بالفعل من ١٩٧٦ الى ١٩٨٠ أن هنـــاك فائضا من الخريجين بلغ ١٤٦ر٢٧٣ من خريجى المراحل التعليمية المختلفة من مؤهلات غير مطلوبة والتزم بتعينهم الجهاز الحكومى فى حين لم يكن مستطاعا تلبية طلبات الجهاز الحكومى من نوعيات أخرى من الخريجيين يحتاجهم عددهم ١٦٨ر٨٦٧ ٠٠٠ ومع كل هذا ونتيجة لتوزيع هذه الاعداد فان هذا الفائض يمثل حوالى ٩ر٦٪ من اجمالى العمالة بالجهاز الحكومى (٢١) ٠

أما اذا تتبعنا هذا الفائض بين خريجى المدارس الفنية على الخصوص بالتفصيل فسوف نجد أن نسبة الثانوى الصناعى منها ٢٩٪ كما يمثل الثانوى فنى بنات نسبة ٥ر١٪ وان كانت أعلى نسبة للفائض بالنسبة للمؤهلات فهى للمؤهلات الفنية المتوسطة بنسبة ٤ر٤٩٪ ٠٠٠ وهذه الأرقام مع عدم الركون الكامل اليها الا أنها تمثل مؤشرات توضح ما يلقاه هؤلاء الذين تخرجوا فى سوق العمل بالفعل ٠

وبالنسبة للثانوى الصناعى وحده فان هناك فائضا فى بعض نوعيات خريجيه وكذلك أيضا نجد العجز فى نوعيات أخرى ٠ وعلى سبيل المثال ، والحديث هنا مستمد من نفس المصدر وينسحب على نفس الفترة ، فان أعلى نسبة للفائض من خريجى الثانوى الصـــناعى تركزت فى خريجى تخصص البرادة بنسبة ٤ر٣٨٪ يليها خريجى معدات وأجهزة كهربائية بنسبة ٣ر١٩٪ ثم خريجى خراطة معادن بنسبة ٨ر١٢٪ ثم خريجى النسيج بنسبة ١١٪ ٠

أما نسبة العجز بالنسبة لحملة الثانوى الصناعى على سبيل المثـــال فتبلغ ١ر٨٪ ، وتتمثل أعلى نسبة للعجز فى خريجى قســـم آلات ومحركات بنسبة ٨ر١٥ يليها خريجو قسم محركات ميكانيكية بنسبة ٩ر١٣ ، يليهـــا خريجوا قسم أعمال صحية بنسبة ٢ر١١٪ وتبلغ النسبة أدناها فى تخصص سجاد وكليم ٧ر٣٪ (٢٢) ٠

ومع كل التحفظات حول هذه الأرقام من حيث العجز والزيادة وما الى

ذلك الا أنا نوردها هنا من قبيل الاسترشاد وكمؤشرات لما قصدنا الحديث عنه من أن الحديث عن التعليم الفنى ككل لا ينبغى أن يكون وأيضا لا ينبغى النظر اليه كحل لمشكلات نقص العمالة الماهرة ، أو كأحد المجالات المفتوحة لاستيعاب الراغبين فى التعليم بدلا من التعليم الجامعى الى غير هذا من الأسباب فهذا يوقعنا فى كثير من المشكلات الأخرى البديلة والتى ربما يكون ليس من السهل مواجهتها فى المستقبل القريب والذى توحى مؤشراته بأن هـــذا اللون من التعليم بصورته الراهنة ربما لن ينجح فى القريب العاجل فى أن يلبى حاجات الأفراد المتغيرة ، أو احتياجات سوق العمل نفسها والتى يصمم هذا التعليم نفسه من أجلها ٠

واذا كانت الارقام السابقة يمكن الافادة منهـــا فى شىء فانما تكون باستخدامها كمؤشرات لبيان علاقة التعليم الثانوى الفنى - وهو جزء من التعليم العام - بسوق العمل من حيث العرض والطلب ٠ وذلك أن الأمـــر يستدعى دراسات تفصيلية وما يتبعها من توقعات مستقبلية يمكن أن توجهنا فى هذا المجال ٠ غير أن الذى نخلص اليه من كل ما سبق يمكن تلخيصه فى نقاط أساسية أهمها :

أولا : ان تقسيم التعليم الى نوعيات تقود الى فرص أعلى ونوعيـــات أخرى تخرج الى سوق العمل التى ربما ليست فى حاجة اليها انما هو تقسيم فيه أجحاف وفى حاجة الى اعادة نظر خاصة وأن الأساس الذى يبنى عليه نظام القبول فى مصر فيما بعد المرحلة الالزامية انما هو أساس لا يحقق بالفعل تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع المواطنيين أو على الأقـــل الراغبين فى التعليم ٠

ثانيا : ان الدعوة الى زيادة اعداد المقبولين فى التعـــليم الفنى على اطلاقها ، والحديث دوما عن أنها تصل الى حوالى ٦٠٪ من أعداد الطلاب فى المرحلة الثانوية ، يحتاج الى وقفة جادة من أجل الاجابة على أســـئلة لا تدور فقط حول أى نوع من التعليم الفنى نريد ، ولا أى برامج ينبغى أن تقدم ، ولا فى أى مستوى من التعليم ينبغى تقديمه ، ولكن أيضا وأساسا لمن سوف يقدم هذا التعليم وعلى أى أساس ٠

ثالثا : أن المجتمع الذى نعلم من أجله يمر بمتغيرات كثيرة منها الذى يشمل المنطقة العربية ككل ومنها الذى يمثل خاصية مصرية ، ومن ثم فمـا نتحدث عنه الآن ونلمسه ربما لم يكن موجودا من سنوات قريبة خلت وربما أيضا سوف تحمل السنوات القادمة نهايته · وهذه التغيرات الطارئة على المجتمع تؤثر ـ ولا شك ـ فى رحلة الانسان فى الحياة ، وبالتالى قد يضطر الانسان الى تغيير عمله أكثر من مرة ··

ومن هنا فالمجتمع بمتغيراته والمستقبل بما قد يأتى به مما نتوقعه وما لا نتوقعه يستوجب أيضا دراسة عميقة شاملة لنحدد هل نحن فى حاجة الى تعليم فنى على شاكلة ما هو موجود الآن أو يختلف عنه أو أن الدعوة ينبغى أن تتجه الى اتباع سياسة التدريب واعادة التدريب لمواجهـــة الاحتياجات والمتغيرات سواء بالنسبة للافراد أم المجتمع ·

وكل هذا يستتبع أو يستوجب وقفة جادة لا بالنسبة لسياسة التعليم نفسها ولكن أيضا لسياسة التشغيل ، وما سبق يستتبع أن نتساءل ما العلاقة بين التعليم والعمل حقيقة فى المجتمع المصرى ؟ هل نعلم من أجل الحصول على عمالة أحسن التخطيط لاستيعابها ، وتمت دراسة نوعياتها بالتالى ؟ أم أن مؤسساتنا التعليمية تعلم ما تستطيع تعليمه وتقدر عليه ، ومن ثم فان علاقتها أو عملها موجه أصلا نحو تلامذتها وليس نحو سوق العمل المتطلع اليها أو لمخرجاتها ··· ومن ثم نعود لذلك الســـؤال الذى طرحنـاه فى البداية ··· لماذا نعلم ؟

المراجع :

— من الجدير بالذكر فى البداية أن العديد من المراجع المذكورة هنا استفاد منها البحث بصورة عامة فى القاء الضوء على الموقف وان لم يستخدم بعضها استخداما مباشرا ، وحين نذكرها هنا انما من قبيل تقديم الفائدة المتكاملة للقارىء فقد يجد فيها ما يعود عليه بالنفع ، ومن ثم لزم التنويه ٠

١ - كومبز ، (ف) : أزمة التعليم فى العالم المعاصر ، ترجمة ، جابر عبد الحميد وآخر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ ٠

And, Smart, N. (Ed.), **Crisis in the class Room,** A Daily Mirror Book, U.K., 1968.

٢ - من الكتابات المشهورة فى هذا المجال والتى كان لبعضها فضل السبق ٠

— Reimer, E., **School is Dead,** Penguin Books, Harmondsworth, England, 1971.
— Illich, I., **Deschooling Society,** Penguin Books, Harmondsworth, England, 1973.
— Lister, I., **Deschooling,** C.U.P., England N.D.

And, Postman, N., and, Weignartner, C., **Teaching as a** Subversive Activity, Pitman Publishing, U.K., 1969.

وكذلك أيضا مجموعة الكتب التى اصدرها John Holt وخمسة منها صادرة فى مجموعة Penguin ، وقد ترجم أحدها الى العربية وهو : **الحرية وما وراءها** ، ترجمة نظمى لوقا ، دار المعارف، القاهرة ٠

٣ - راجع :

— Coleman, J.S., **Equality of Educational** oportunity, Summary Report, Government printing office, Washington, D.D., U.S., 1966.
— Jencks, C., Inequality, Penguin Books, Harmondsworth, England, 1975.

and — Doaglas, J.W.B., **The Home and the School** Panther Books, L.T.D., U.K., 1971 (Reprinted).

٤ - لمزيد من التفصيلات راجع على سبيل المثال :
— Eysenck, H.J., and Kamin, L., **Intelligence : The Battle for the Mind,** Pan Books, London, 1981.

٥ - راجع على سبيل المثال :
— Secretary of Education, **A Nation at Risk**, United States Department of Education, Washington D.C., April, 1982.

٦ - راجع على سبيل المثال:
— Berg, I., **Education and Jobs, The Creat Training Robbery**, Penguin Books, Harmonds worth, U.K., 1973.

٧ - كنموذج لهذا بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأيضا ما يراه البعض بالنسبة لبلدان العالم الثالث راجع :
— Collin, R., **The credential Society,** Academic press, London, 1979.
— Wardle, D., **The Rise of the Schooled Society,** R.K.P., London, 1974.
and, Dore, R., **The Diploma Diseases,** George Allen and Unwin L.T.D., U.K., 1976.

٨ - — Watts, A.G., **Education, Unemployment and the Future of Works,** O.U.P. 1983, Preface.

٩ - — Handy, C., **The Future of Works,** Black well Oxford, 1984, p. 131 ff.

١٠ - البنك الدولى : **التربية** ، وثيقة سياسية القطاع - الترجمة العربية مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية ، بيروت ، لبنان ، د ٠ ت ، ص ٤١ ٠

١١ - — Gamal Al-Din, Nadia, Selection for University Education in Egypt, Practice, Philosophy and perspective Unpublished Ph.D. thesis, School of Educa- tion, Durham University, England, 1979, Ch. VII.

١٢ - Coates K., and Silburn, R. "Education in Poverty", In, Rubinstein, D., and, Stoneman, G., (Eds.) **Education for Democracy**, Penguin Books, Harmondsworth, 1972 (second ed.), pp. 60-81.

١٣ - Halsey, A.H., 'êPolitical ends and Educational means", In, Raynor, J., and Harden, J., (Eds.), **Equality and City Schools**, R.K.P. and O.U.P., 1973, Vol. 2. pp. 85-98.

١٤ - Hansen, B., and Radwan, S., **Employment Opportunities and Equity in Egypt**, Ilo, Geneva, 1982, pp. 141-142.

- للكتاب ترجمة عربية · الناشر دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ·

١٥ - Halsey, A.H., "olitical ends and Educational means", **op. cit.,**

١٦ - وزارة التربية والتعليم ، تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٣٨ ·

١٧ - نفس المرجع ·

١٨ - Foster, P.J., "The Vocational School Fallacy in Development planning", In, Halsey, A.H., and Karabel, J., (Eds). **Power and Ideology In Education**, O.U. P. New York, 1977, pp. 356-365.

١٩ - وزارة القوى العاملة : **الاثار الضمنية للتغير السكانى وتطوير التعليم على قوة العمل فى مصر - الاتجاهات والتوقعات** ، التقرير النهائى ، اعداد ك · س بسيزارام ، يوليو ١٩٨٣ ، ص ١٥٥ ·

٢٠ - نفس المرجع ·

٢١ - المجالس القومية المتخصصة : **تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا** ، الدورة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ص·ص ٢١٦ - ٢١٥ ·

٢٢ - نفس المرجع ص ٢١٨ ·